سجل أي من مؤسسي المنظمة الاساسيين، شخصيات وقوى، ما يشي بقبولهم لأي تسوية. ولم تكن في صفوف الشعب الفلسطيني كلّه (اذا استثنينا الشيوعيين الذين لم يمثلوا في المؤتمر التأسيسي) جهة واحدة كانت، في ذلك الوقت، قد انتهت الى الاقتناع بضرورة التوجه الى التسوية. ثم ان أحمد الشقيري، اول رئيس للمنظمة، وصاحب أكبر تأثير على مواقفها، كان مشهوراً بتشدّده، وهو لم يوصف، مرة واحدة، بغير ذلك، الاّ في معرض الهجوم المتجني عليه والذي تمليه اعتبارات المنافسة بينه وبين خصومه. وقد تعرّض الشقيري لمثل هذا الاتهام، مرة أخرى، من قبل الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة. جرى ذلك في معرض دفاع بورقيبة عن اقتراحاته الشهيرة التي دعا فيها، في العام ١٩٦٥، الى تسوية القضية الفلسطينية وفق قرارات الامم المتحدة. ومعروف ان هذه الاقتراحات أثارت ضد بورقيبة موجة شاملة من السخط الفلسطيني والعربي. ولما أراد بورقيبة ان يسوغ دعوته للتسوية ويخفف من السخط المنصب عليه، اتكأ، بين ما اتكأ عليه، على مواقف نسبها لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وفي بيان، بهذا الصدد، وجهه الى مؤتمر القمة العربي الثالث المنعقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، قال بورقيبة ان الشقيري سبقه، عندما كان ممثلاً لسوريا ثم للسعودية في هيئة الامم المتحدة، في الدعوة الى تسوية قضية فلسطين في ضوء قرارات المنظمة الدولية. وقد اقتبس بورقيبة، في بيانه هذا، عبارات مجتزأة من خطابات الشقيري في الامم المتحدة تتعرّض لمسألة تطبيق قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين[٧]. وحقيقة الامر، ان العبارات المجتزأة المقتبسة وردت، حقاً، في خطابات الشقيري، لكن ذلك حدث في معرض هجوم الزعيم الفلسطيني على اسرائيل وتنديده بسياساتها التي ترفض حتى تطبيق القرارات الدولية، وليس في معرض تبنّيه، هو، لهذه القرارات.

أمّا الاتهامات الأقل تعسّفاً التي وجهتها جهات فلسطينية عديدة، وأخرى عربية، لمؤسسي م.ت.ف. بشأن التسوية، فقد انطلقت من تنديد هذه الجهات بما عدّته مواقف التبعية التي تتخذها قيادة المنظمة ازاء بعض الدول العربية وأخصها مصر. وقد كان سائداً في عدد من الاوساط الفلسطينية والعربية الاخرى ان قيادة مصر الناصرية ميّالة للقبول بتسوية للقضية الفلسطينية في ضوء قرارات الامم المتحدة. وباحتساب الشقيري وزملائه في اللجنة التنفيذية للمنظمة من اتباع القيادة الناصرية، تعرّض هؤلاء للاتهام بأنهم يغضون النظر عن مساعي مصر لتحقق تسوية، او اتهموا بأنهم مستعدون للقبول بما قد تتوصل اليه من نتائج في هذا المجال، وانهم يديرون شؤون المنظمة على نحو يضعف مقدرة الشعب الفلسطيني على مقاومة التسوية. ومع انه كان من الممكن الاستماع لمثل هذا الاتهام باستهجان غير كثير، فقد أثبت التطوّر اللاحق للاحداث ان الشقيري، الذي تمتع لبضع سنوات بدعم مصر له، لم يكن الأداة المطواعة في يدها أو في أية يد أخرى كما ظن بعض خصومه. وبمقدار ما يتعلق الامر بموضوع دراستنا، أثبت الشقيري ان موقفه الرافض للتسوية والمتشبث بهدف تحرير فلسطين بكاملها وازالة اسرائيل، ظل ثابتاً لا يعتوره أي وهن. وقد أدار الشقيري وفريقه سياسة م.ت.ف. بين العامين ١٩٦٤ و١٩٦٧ دون ان يُظهرا أي ميل من أي نوع لتليين تشدّدهما.

حرب ١٩٦٧: قبول الدول العربية بالتسوية

شكّلت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بما نجم عنها من توسّع اسرائيلي جديد طال بقية أرض فلسطين واجزاء من الأراضي العربية الاخرى، وبما ألحقته بالدول العربية المحيطة باسرائيل من آثار كارثية، نقطة تحول كبرى في مجرى قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد انتهت